المؤتمر الدولي للغة العربية وآدابها بمكة المكرمة ـ فندق هيلتون مكة للمؤتمرات
خلال الفترة ١٣ـ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤١ هـ

"بعض الآراء النّحويّة الخاصّة لابن هشام في كتابه مغني اللّبيب"

أهيف عبد العزيز بوريني
كليّات التّقنية العليا - فرع أبو ظبي للطّلّاب - الإمارات العربيّة المتّحدة
aburini@hct.ac.ae

الملخّص:

يُعنى البحثُ بيان بعض المسائل النّحويّة الّتي تفرّد فيها ابن هشام عن مذهبي: البصريّين والكوفيّين في كتاب مغني اللّبيب، والكشف عن التأثّر الحاصل بالمذاهب الأخرى، وهل اختطّ ابن هشام لنفسه منهجًا نحويًّا؟ أم كان تبعًا للمذاهب الأخرى؟ وسيحاولُ البحث الإجابة عن كثير من الأسئلة؛ منها: أ- هل كان ابن هشام بصريًا أم كوفيًّا في آرائه؟ ب- ما أبرز الآراء الّتي انتهجها لِنفسه؟ اعتمد الباحث من المناهج ما يأتي: (أ)- المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ. (ب)-المنهج الوصفيّ التّأصيليّ. (ج)- المنهج الإحصائيّ. استنتج البحثُ أنّ ابن هشام لم يكن تابعًا لمدرسة نحويّة بعينها، وإن غلبت عليه النّزعة البصريّة، وكذلك اشتقّ لنفسه آراء خاصّة، وغيرها من النّتائج.

– [وقوع (عَن) مرادفةٌ لـِ(مِن)]:

يذكر ابن هشام من معاني (عن) أنّها تكون مرادفة لِـ(مِن)، ثمّ يذكر الشّاهد في ذلك؛ وهو الآية: (وهو الّذي يقبل التّوبة عن عباده ويعفو عن السّيئات) [الشّورى:٢٥]؛ إذ الشّاهد في ذلك (عن) الأوّلى، أي: عن عباده؛ فهي مرادفة لـ(من) أي: من عباده.

ثمّ يدلّل على ذلك بقوله تعالى: (فَتُقُبِّلَ من أحَدِهِما وَلم يتقبَّل من الآخَرِ) [المائدة:٢٧]، وكذلك: (ربَّنَا تَقَبَّلْ منَّا) [البقرة:١٢٧]. وقد ذكر أنَّ الشّاهد على (عن) الأوّلى في آية الشُّورى، هو قوله تعالى: (أولئك الّذين نَتَقَبَّلُ عنهم أَحسَنَ ما عَمِلُوا) [الأحقاف:١٦]. (المغني، ٢٢٦/٤ –٢٢٧).

وكان من ابنِ هشام أن أورد ذكر معنى المجاوزة للجارّ (عن)، وقد ذكر أنَّ البصريّين لم يذكروا سواه، وإيراده لهذا على نيَّة الردِّ لما جاء عندهم؛ ذلك أنَّ ابن هشام يورد لها عشرة معانٍ[1]. (المغني، ١٩٦/١).

فسيبويه يذكر معنى المجاوزة في (عن)، واكتفى بهذا المعنى لها، فيقول: " وأما (عن) فلما عدا الشّيء، وذلك قولكَ: أطعَمَهُ عن جوعٍ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه... وتقول: أضرَبْتُ عنه، وأعرضتُ عنه، وانصرف عنه، إنّما تريد أنّه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره. وتقول: أخذتُهُ عنهُ حديثاً، عدا منه إليَّ حديثٌ". (الكتاب، ٢٢٦/٤ – ٢٢٧).

وقد اعترض الدّسوقيّ على ابن هشام في جعله (عن) مرادفة (من) في آية الشُّورى؛ إذ يرى أنَّ الآية لا تصلح شاهداً؛ لاحتمال أنَّ التّقدير: (وهو الّذي يقبل التّوبة صادرة عن عباده)، ثمّ إنَّ الدّسوقيّ يرى أنَّ آية الأحقاف (نتقبَّلُ منهم) محتمِلة أنّ المعنى: أولئك الّذين يُتَقَبَّل أحسنَ ما عملوا صادرًا عنهم، ثمّ يقرُّ أن الآيتين تكفيان في مقام التّمثيل؛ أي لا في مقام الاستشهاد. (حاشية الدّسوقيّ، ١٦١/١).

وأرى أنّه ربما كان الدّافع لابن هشام لأن يقول في (عن) أنّها مرادفة لِـ(من)، هو تأثّره لما في مذهب الكوفيّين من قولهم بتناوب حروف الجر، مع أنَّ الكوفيّين لم يرد عنهم القول إنَّ (عن) تقع مرادفة لـِ(من).

وبرأيي أنَّ كلام الدّسوقيّ السّابق في اعتراضه على ابن هشام مردودٌ؛ لصحَّة تفسير كلام ابن هشام، وقبوله في السّياق. لكن الدّسوقيّ قد يكون متأثّرا بما ورد عن البصريّين في أنّهم لا يقولون بتناوب حروف الجرّ، أضف إلى تأثّر ابن هشام بنحو الكوفيّين في القول بتناوب حروف الجرّ بعضها عن بعضها الآخر؛ فقد كان على تأثّر كبير أيضا بنحو البصريّين في استعمال مصطلح (حروف الجر)؛

ذلك أنَّ الكوفيّين يسمُّونها (حروف الصّفات). (مدرسة البصرة، ٣٤٧). وفي هذا جمعٌ من ابن هشام لما كان في المدرستين، ودليلٌ على عدم انحيازه لإحداهما.

(١) في ذكره رأي البصريّين في (عن) ومعناها، والمعاني مذكورة في المغني، ٨ ٩٦-١٩٨.

ويشير الدّكتور سامي عوض – دونما تفصيلٍ - إلى أنَّ قول ابن هشام في مسألة مرادفة (عن) لِـ(مِن) من الآراء الّتي تميَّز بها ابن هشام. (ابن هشام النّحويّ، ١٠٤).

– [اللّام في (لِتَزُولَ) في قوله تعالى (وإنْ كانَ مَكْرُهمْ لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ) [إبراهيم:٤٦] لام كي]:

يقفُ ابن هشام – في حديثه عن حرف اللّام – على الآية الكريمة من سورة إبراهيم، فينقلُ زعم كثيرٍ من النّاس في أنَّ هذه اللّام – في غير قراءة الكسائيّ (السّبعة في القراءات، ٣٦٣) – المكسورة (أي اللّام الأوّلى) والثّانية مفتوحة في (لِتَزولَ) هي لام الجُحودِ. واللّام المقصودة هي اللّام الأوّلى، والثّانية أصليّة. فهو لم يرتَضِ هذا التّخريج؛ لأنَّ النّافي غير (ما) و(لم)، وكذلك لاختلاف فاعلَي كان وتزول، ويظهر له أنّها لام كي، وأن (إنْ) شرطيّة؛ أي فليست نافية؛ وعلى هذا فالتّقدير: " أي وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدّته معدًّاً لأجل زوال الأمور العظام المشبَّهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أَشجعُ من فلانٍ وإن كان معدًّاً للنوازل ". (المغني، ٢٧٩/١).

إنّ قول ابن هشام في أنّها لام كي إنّما هو قول الزّمخشريّ، لا كما يظهر من قوله: "والّذي يظهر لي" أنّه لم يُسْبَق إليه، ويقول الدّسوقيّ مشيراً إلى عبارة ابن هشام في ظهور رأيه في هذه اللّام: " ليس من مخترعاته، بل من كلام الزّمخشريّ ". (حاشية الدّسوقيّ، ٢٢٤/١).

يقول الزّمخشريّ: "وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدَّة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدّته: أي وإن كان مكرهم مُسوَّى لإزالة الجبال معدًّاً لذلك، وقد جُعلت إن نافية واللّام مؤكِّدة لها؛ كقوله تعالى: (وما كان الله ليضيع إيمانكم) ". (الكشّاف، ٣٨٣/٢).

فابن هشام لم يوافق ما جاء عن الزّمخشريّ بكليَّة قول الزّمخشريّ؛ ذلك أنّ ابن هشام، وإن وافقَ الزّمخشريّ في نوع اللّام هذه فأنّه يخالفه في (إنْ)؛ فابن هشام جعلها شرطيّة، والزّمخشريّ يجعلها نافيةً؛ وفي هذا يظهر تمكُّن ابن هشام من سَعَةِ العلم بالتّفاسير، وأقوال النّحاة في هذه اللّام، أضفْ إلى ذلك اطّلاعه على القراءات بشكلٍ متبحِّر؛ فهو يختار من هذه الأقوال قول الزّمخشريّ لمَّا بدا له صحَّة ذلك، غير منحاز إلى فريقٍ أو رأيٍ.

– [(قد) لا تفيد التّوقّع أصلًا مع الماضي، أو مع المضارع]:

يقف ابن هشام عند معاني الحرف (قد)، ويذكر معانيها الخمسة؛ وهي: (التّوقّع، وتقريب الماضي من الحال، والتّقليل، والتّكثير، والتّحقيق)(١)، (المغني، ٢٢٦/١ –٢٣٣)، في المعنى الأوّل؛ وهو (التّوقّع) يذكر ابن هشام إفادة (قد) مع المضارع، وهو واضح؛ كقولك: (قدْ يقدُمُ الغائبُ اليومَ) إذا كنت تتوقّع قدومه، ثمّ يتحدّث عن وقوعها مع الماضي، وقد أثبته الأكثرون، ثمّ ينقل عن الخليل قوله في دخولها على الماضي، يقول ابن هشام: " قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذِّن: قد قامت الصَّلاة؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، قال بعضهم: تقول (قد ركب

(١) لكنه يذكر معنى سادسًا: وهو النفي، وبما لم يقبله ابن هشا م لذلك لم يذكر هذا المعنى، وجعل معانيها خمسة.

الأميرُ) لمن ينتظر ركوبه، وفي التَّنزيل (قد سمع الله قول الّتي تجادلكُ) [المجادلة:١]؛ لأنّها كانت تتوقّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها". (المغني، ٢٢٨/١).

ثمّ يذكر ابن هشام أنَّ بعضهم – من دون الإشارة إلى أعلام – أنكر كونها للتّوقّع مع الماضي؛ فالتّوقّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. ومراد المثبتين أنّها تدل على التّوقّع مع الماضي كان قبل الإخباريّة متوقَّعاً، لا أنّه الآن متوقَّع – كما ذكر ابن هشام – فهذا هو قولهم.

أمّا ابن هشام فقد ظهر له رأي ثالث في المسألة؛ إذ إنّ الآراء السّابقة هي: إثبات وقوع (قد) مع الماضي للتّوقّع، وإنكار وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التّوقّع. ورأيه هو: أنّ (قد) لا تفيد التّوقّع أصلًا، لا مع المضارع، ولا مع الماضي؛ أمَّا المضارع فإنَّ (قد) لا تفيد التّوقّع في قولك: (يقدمُ الغائبُ) – وهذه الجملة هي نفسها الّتي ذكرها في بداية الحديث عن معنى التّوقّع – ويعلّل ابن هشام عدم إفادتها التّوقّع في المضارع؛ لأن معنى التّوقّع يفيد بدون ذكر (قد)، إذ المُخبِرُ ظاهرٌ من حاله حينَ أخبر عن مستقبلٍ أنّه مُتَوَقِّعٌ له. ويعلّل أنّها لا تفيد (التّوقّع) في الماضي؛ بأنّه لو صحَّ إثبات التّوقّع لها بمعنى أنّها داخلة على ما هو متوقَّع لصحَّ أن يقال في (لا رجلَ) بالفتح إنَّ (لا) هي للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلّا جواباً لمن قال: (هل من رجلٍ)، فما بعد (لا) مُستَفهَمٌ عنه من جهة شخصٍ آخر، كما أنَّ الفعل الماضي الواقع بعد (قد) متوقَّعٌ كذلك. ثمّ يشير ابن هشام إلى عبارة ابن مالك بأنّها حسنة، فقد قال في (قد): أنّها تدخل على ماضٍ متوقَّع ولم يقل أنّها تفيد التّوقّع. ثمّ يصرّح ابن هشام، بأنَّ ابن مالك لم يتعرَّض للتّوقّع في (قد) الّتي تدخل على المضارع البتة، ويقول ابن هشام فيما نقله عن ابن مالك "هذا هو الحقّ". (المغني/٢٢٨)؛ أي يقصد كلام ابن مالك في أنّها غير مفيدة للتّوقّع مع الماضي؛ لأن الماضي متوقَّع في ظاهر حال المُخبِر، وعدم ذكر ابن مالك (قد) تاليها المضارع بأنّها تفيد التّوقّع هو حقٌّ؛ لأنّها لا تفيده.

ولا يُفهم من كلام ابن هشام حينما تحدَّث في بداية معنى (التّوقّع) لِـ(قد) الداخلة على المضارع بأنّها واضحةٌ حين اتّصلت به، بل هو يعني أنَّ التّوقّع واضحٌ من الفعل في ذاته، لا من وجود (قد).

وبكلام ابن هشام أقولُ؛ لصحَّة رأيه وقبوله في العقل والمنطق؛ فلقد أحسنَ الاستدلالَ؛ فدلّ على رجاحة العقل، وحسن تقليب المسألة، والتّميُّز في الرّأي.

– [أصلُ لام المُستَغاث]:

ينقل ابن هشام رأي الكوفيّين في أصل لام المستغاث؛ إذ يزعمون أنّها بقيّة اسم؛ وهو (آل)، والأصل (يا آل زيدٍ)، ثمّ حُذفت همزة آل للتّخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء السّاكنين، ثمّ يذكر أنّهم يستدلون بقوله:

فَخيرٌ نَحْنُ عِندَ النّاس منكُم إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قالَ يا لا [1]

(1) البيت لزهير الضَّبّي كما نُسبَ في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك بتحقيق الفاخوري، ١٥٤/١ الشاهد(٤٠)، فيورد ابن عقيل شاهداً على أن ابن مالك أجاز استعمال الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام وإشارة ابن مالك لذلك في قوله:" وقد يجوز نحو: فائزٌ ولو للرَّشَد"، وقال ابن عقيل: " وزعم المصنِّف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:... "، ثمّ يذكر بيت زهير بن مسعود، وقد

فإنَّ الجارّ لا يقتصرُ عليه؛ أي إنَّ الكوفيّين يرون أنَّ هذه اللّام هي لام متبقيّة من اسم هو (آل)، ثمّ حُذفت الهمزة الأوّلى منه طلباً للتّخفيف، فأصبح (أل)، وبعدها حُذفت الهمزة منه؛ لأنّها قد التقت بألف قبلها؛ وهي الألف في أداة النّداء (يا)، فأصبحت اللّام مفردة، واحتجوا بقول الشاعر: (يا لا) فالمُستغاث محذوف، والألف في آخر البيت هي ألف الإطلاق كما عُهد في الشِّعر،

أو ألف الإشباع. وعلَّةُ استدلالهم أنّ الجارّ (حرف اللّام) لا يقتصر على المستغاث، لكنه في البيت قد اقتصر على الجارّ.

ويستنتج الباحث من ذلك أنَّ إيراد ابن هشام لزعم الكوفيّين بأنّ لام المستغاث هي بقيّة اسم، هو ردٌّ منه لهم؛ لأنّه كان قد ذكر حرفيّتها المطلقة؛ (أي حرفية اللّام الّتي للاستغاثة) على الخلاف بين النّحويّين في زيادتها أو أصالتها.

فابن هشام لم يكتفِ بردِّهم في قولهم بأنّها بقيّة اسم – على أنّه يزعم حرفيّتها – بل يرى أنّ اللّام الّتي هي (لام المستغاث) ليس أصلها كما زعم الكوفيّون، فيقول: "وأجيب بأنَّ الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نَفرُّ، فحُذف ما بعد لا النّافية، أو الأصل: (يا لفلان)، ثمّ حُذف ما بعد الحرف كما يقال: (ألا تا)؛ فيُقال: (ألا فا) يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا ". (المغني، ٢٩٠/١).

يذكر الدّسوقيّ أنَّ زعم الكوفيّين في أنّ لام المستغاث بقيّة اسم وهو (آل) مردود عند الرّضي (-٦٨٦هـ) بأن ذلك يقال فيما لا آل له، نحو: يا لَهِ، ويا للدّواهي، وبأنّ المقصود نداء الشّخص لا آله، إلّا أن يراد بالآل الشّخص نفسه مجازاً؛ نحو: (أدخِلوا آلَ فرعون)، و(اعمَلوا آلَ داودَ شُكْراً) (حاشية الدّسوقيّ، ٢٣٠/١). وهما آيتان: الأوّلى من سورة [غافر:٤٦]، والثّانية من سورة [سبأ:١٣]. فابن هشام يرفض زعم الكوفيّين في أنّها (أي لام المستغاث) بقيّة اسم هو (آل)، ويرى أنَّ الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفرُّ، فحُذف ما بعد لا النّافية كما حُذف المنادى، أو أنَّ أصلها: يا لفلان، فهو لا يُسلِّم أنَّ الحرف الجارّ لا يقتصر عليه، بل يقتصر عليه لأنّه كلمة مستقلّة، كما اقتصر على حرف النّداء، وهو أضعف من الجارّ، وحذف ما بعد الحرف؛ أي وبقي الحرفُ فلا محظور فيه كما في تمثيله بقولهم: (ألا تا) فيُجاب (ألا فا) امتثالاً. وكذلك فإنَّ حجَّة الكوفيّين في استدلالهم على أنَّ الجارّ لا يقتصر عليه مردودٌ عند ابن هشام، إذ لو كان أصله يا لفلان، وأنّها لام مفردة ليست بقيّة (آل) للزم الاقتصار على الحرف الجارّ، ولا يجوز الاقتصار عليه(١).

أشار ابن هشا م إلى البيت ذاته في المغني، ٢ ٥٨١. ويجعل البيت من المشكل؛ لأنّه إ ن قُدّر (نحن) فاعلاً فر م إط ل الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وكذلك عمل أفعل التفضيل في الظّاهر، في غير مسألة الكُحل، وهو ضعيف، وإ ن قُدّر مبتدأ فر م الفصل به، وهو أجنبيّ بين أفعل ومن، ثمّ يذكر تخريج أبي عليّ، ويتبعه ابن خ ف على أ ن الوصف خبر ل(نحن) مح وفة، وقُدّر (نحن) المذكورة توكيداً للضّمير في أفعل. ّ وي ى ابن عقيل في شرحه، ١٥٥ ٨:أ ن (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفها م ويشير محقّقا المغني ٨ ٨٩ ٠ ٢ إلى البيت بنسبته إلى الفرز ق في اللّسا ن وليس في ديوانه.

(١) انظر: المغني، ٨ ٢٣١. ولا يجوز الاقتصار عليه عند ابن جني، وابن عصفور.

لكنَّ ابن هشام اكتفى بذكر رأي الكوفيّين في هذه اللّام، وأغمض البصريّين رأيهم فيها. فإن قلت: كيف تجعل رأي ابن هشام هذا ممّا تفرَّد به عن مذهب البصريّين والكوفيّين ولم ترد الإشارة إلى البصريّين؟ قلتُ: إنَّ كلام ابن هشام في هذه اللّام مخالف لما جاء عند البصريّين في رأيهم بهذه اللّام.

فسيبويه يورد رأي الخليل فيها، وذلك قوله: "وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ هذه اللّام بدلٌ من الزّيادة الّتي تكون في آخر الاسم إذا أُضفتَ، نحو قولك: يا عَجَبَاهُ، ويا بَكْراهُ، إذا استغثتَ أو تعجَّبتَ". (الكتاب، ٢١٨/٢).

فلا علاقة بين اللّام هذه وبين الزّيادة في آخر الاسم في (يا عجباه، ويا بكراهُ) في كلام الخليل، فيترجَّح إمّا قول الكوفيّين أو قول ابن هشام. ولمّا كان لكثيرٍ من النّحاة – على ما ذكر ابن هشام في المغني – رأيٌ في أنّها حرف على الخلاف في الزّيادة والأصالة بينهم، ضعفت حجَّة الكوفيّين في اسميّتها، وكذلك ضعُفتْ في تفنيد ابن هشام لاستدلالهم على ذلك؛ وعليه يُرجَّح قول ابن هشام، ونعلم أنَّ الأصل فيها على الخيار بين أن تكون أصلاً لِـ: (يا قوم لا فرار، أو لا نفرُ)، أو أصلاً لِـ: (يا لفلان) – وهذان الرّأيان مذكوران عند ابن هشام – ولعلَّ الثّانية أقوى في الاستدلال؛ وهي (يا لَفلان)، فاستبدل المستغاث مكان (فلان)، وهذا أقرب؛ لسلامته من الحذف والتّصرُّف كما في: (يا قوم لا فرار، أو لا نفرُ)؛ لأنَّ الحذف والتّصرُّف قد دخلاهما حتّى تستقرّ اللّام وحدها. أمَّا (يا لفلان) فقامت على الاستبدال بذكر المستغاث مباشرةً من دون حذف وتصرُّف، وكذلك يترجَّح لدينا: (يا لَفلان)؛ لأنَّ فيها ذكر المفرد وتلك مقصودٌ فيها جماعة (قوم) حتّى وإن كان لفظها مفردٌ. والله تعالى أعلم.

– [أجود تفسيرٍ لِـ(لو) هو أن يقال فيه: (حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه)]:

ينصّ ابن هشام على فساد قول المعربين في (لو) بأنّها حرف يفيد امتناع الشّرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا قد نصَّ عليه – كما عبَّر ابن هشام – جماعة من النّحويّين. (المغني، ٣٣٩/١).

ثمّ يقف ابن هشام على الأمور الّتي يدلُّ عليها الحرف (لو)، فيقول: "وقد اتضَّح أنّ أفسد تفسير لِـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاءٍ تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه". (المغني، ٣٤٢/١).

أي إنَّ ابن هشام يرى فساد قول من يرى أنَّ تفسير (لو) هو أنّه حرف يدلّ على امتناع الجواب لأجل امتناع الشّرط، بل ويرى أنَّ في اختيار زاعم ذلك لقول سيبويه وابن مالك في (لو) – كما ينقل – فيه فسادٌ أيضاً.

وجاء عن سيبويه قوله بما أورد ابن هشام عنه؛ فسيبويه يقول: "وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره". الكتاب، ٢٢٤/٤.

وتعليل ابن هشام ذلك الفساد في تفسير من زعم أنّه (حرف امتناع لامتناع)، يقوم على أنّه ذكر (أي ابن هشام) أنَّ (لو) تُحقِّقُ ثبوت الثّاني (وهو الجواب)، وأنَّ الامتناع في الأوّل (وهو الشّرط) فإنّه وإن كان حاصلاً لكنَّه ليس المقصود(١).

ويذكر الدّسوقيّ ذلك الفساد في تفسير (لو) في عبارة (حرف امتناع لامتناع) لأنّه يفيد على هذا امتناع الأمرين دائماً، مع أنّها قد تكون لامتناع الأوّل، وأمّا الثّاني فقد يُنفى ولا يُنفى، وأنَّ (لو) قد يكون لتقرير الجواب سواءٌ وُجد الأوّل أم لا. لكنَّ الدّسوقيّ يُسجل اعتراضاً على ابن هشام في أنّه قد لا يكون هناك فسادٌ، بل هو صوابٌ نظراً لأصل (لو). وما أورده ابن هشام في أنَّ (لو) قد تكون لتقرير الجواب فهو مما خرج عن الأصل لدليل. (حاشية الدّسوقيّ، ٢٦٨/١).

ثمّ إنَّ ابن هشام يرى أنَّ عبارة سيبويه فيها إشكالٌ ونقصٌ لا من جهة ابن هشام نفسه، بل من جهة المتلقّي؛ فابن هشام يوضح سبب هذا الإشكال والنّقص مسوّغاً ومُدافعاً عن سيبويه أنّه لا إشكال في عبارته ولا نقص – من دون تصريح بذلك الدّفاع، لكن بيان ردِّه لهذا فهو قد نصر سيبويه، لكنَّه تحرَّزَ في الدّفاع مبدياً تفسيراً جديداً لِـ(لو) يخرّجه من النّقص والإشكال – على عكس موقف ابن هشام من ابن مالك؛ في أنَّ ابن هشام يرى أنَّ النّقص متحصِّلٌ في عبارة ابن مالك، وبهذا الإثبات للنّقص في عبارة ابن مالك فإنّ ابن هشام يرى فسادَ قول من اختار عبارة ابن مالك في (لو)، وسآتي إلى ذكر الإشكال والنّقص في عبارة سيبويه من جهة المتلقّي، وردِّ ابن هشام لذلك منتصراً لسيبويه كما سآتي إلى ذكر ردِّ ابن هشام لكلام ابن مالك.

أمّا الإشكال فحاصله أنّه قد يُظنَّ أنَّ اللّام في قول سيبويه (لوقوع غيره) ظاهره أنّها لام التعليل، وينعت ابن هشام ذلك التّفسير بأنّه فاسدٌ، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ عدم نفاد الكلمات ليس مُعلَّلا بأنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعدهُ. بل إنَّ صفاته سبحانه لا نهاية لها، يقصد ابن هشام قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ وَالبَحرُ يَمدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعةُ أبْحرٍ ما نَفدتْ كَلِمَاتُ اللهِ) [لُقمان:٢٧]، وكذلك فإنَّ الإمساك خشية الإنفاق ليس معلَّلاً بملكهم خزائنَ رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشُّحّ، يقصد بذلك قوله تعالى: (لو أنتُم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق) [الإسراء:١٠٠]. وغيرها من الأدلة قاصداً ذكرها انتصاراً منه بأنَّ هذه اللّام هي ليست للتعليل، مُريداً بها إنصاف سيبويه بأنّها لا تخفى عليه. ثمّ يذكر ابن هشام بأنَّ جواب هذه اللّام – أي معترضاً سؤال السّائل: لِمَ هذه اللّام؟ أو ماذا أفادت؟ - أن تُقدَّر للتّوقيت، ممثِّلاً لها بقوله عزَّ وجلَّ: (لا يُجَلِّيها لوقتها إلاَّ هو) [الأعراف: ١٨٦]؛ أي إنَّ الثّاني يثبت عند ثبوت الأوّل. (المغني، ٣٤٢/١).

(١) انظر: ابن هشا م – المغني ج ط ٤٢ ٣. وقد ذكرا ن (لو) يفيد امتناع الشّرط خاصة، ولا دلالة له على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، وإركا ن مسلو ياً للشرط في العو مل م انتفاؤه، كقولك: " لو كانت الشمس طالعًا ن النهار موجوداً "، وإركا ن أعم فلا يل م انتفاؤه، كما في قولك: " لو كانت الشمس طالعًا ن الضوء موجوداً ". وإنما يل م انتفاء القدر المشو يه منه للشرط ج ط ٤٠ ٣

أمّا النّقص الّذي يعتَورُ عبارة سيبويه من جهة المتلقّي يكمن في أنَّ عبارته لا تدلُّ على أنَّ (لو) دالَّة على امتناع شرطها، وجواب ذلك عند ابن هشام قوله: "والجواب أنّه مفهوم من قوله (ما كان سيقع) فأنّه دليلٌ على أنّه لم يقع". (المغني، ٣٤٢/١).

أي ومراد ابن هشام في ذلك الانتصار لسيبويه أن يُفسَّر كلام سيبويه بأنّه يقصد عدم وقوع الشّرط.

لكِنَّ الدّسوقيّ يردُّ ذلك الانتصار من ابن هشام لسيبويه بقوله: " رُدَّ بأنَّ قوله سيقع يفيد عدم وقوع الجواب، ولا يفيد عدم وقوع الشّرط أصلاً. والجواب أنّه يلزم من عدم وقوع الجواب عدم وقوع الشّرط ". (حاشية الدّسوقيّ، ٢٦٨/١).

وينقل الدّسوقيّ اعتراض الدّماميني على ابن هشام في تفسيره عبارة سيبويه، بأنَّ التّفسير لعبارة سيبويه في قول سيبويه: " ما كان سيقع ". هو الشّرط وما قبله يقتضي أنّه الجواب، لكنَّ الدّسوقيّ – محاولاً الحياد والموضوعيّة – ينقل إنصاف الشُّمنيّ لابن هشام في تفسيره عبارة سيبويه؛ فالشُّمنيّ يرى قول ابن هشام بأنّه يُفهم باللّزوم؛ لأنَّ امتناع الجواب لامتناع الشّرط، وفيه أنَّ المصنِّف لا يقول بامتناع الشّيئين.

ثمّ يقر ابن هشام باعتوار النّقص في عبارة ابن مالك، وذلك في قول ابن هشام إنّها لا تفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع: في الماضي".[1] (المغني، ٣٤٢/١). وذلك أنَّ عبارته لا تفيد القِسمَ الثّاني لنوع (لو)، وهو (ما لا يعقل فيه بين الجزأين ارتباط مناسب) لأنّه ليس بين الشّرط والجواب تلازم. (حاشية الدّسوقيّ، ٢٦٨/١).

يخلُص ابنُ هشام إلى وضع تفسير لِـ(لو) يُخلِّصُها من الإشكال والنّقص، فيقول: " فإذا قيل (لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان أجود العبارات ". (المغني، ٣٤٢/١ –٣٤٣).

لكنَّ الدّسوقيّ قد اعترض على ابن هشام في هذا التّفسير؛ لأنّه لا يشمل النّوع الثّاني بقسميه؛ لأنّه لا استلزام فيه أي الشّرط؛ وقِسما (لو): ما يراد فيه تقرير الجواب، وجد الشّرط أو فقد، وامتناع الشّرط وتحقيق الجواب بثبوته. (حاشية الدّسوقيّ، ٢٦٨/١ –٢٦٩).

ثمّ يذكر ابن هشام أنَّ عبارة المعربين في (لو) قولهم: (أنّها حرف امتناع لامتناع) هو من الأمور الّتي اشتهرت بين المعربين، والصّواب خلافها. ثمّ يقول: "وبسطنا القول فيه بما لم نُسبقْ إليه". (المغني، ٨٥٤/٢).

وهذا تصريح من ابن هشام أنَّ العبارة الجيّدة الّتي استخلصها إنّما هي من نسجه، ولم يُسبق إليها؛ وهي قوله في مبحث (لو): "حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه". (المغني، ٣٤٢/١ – ٣٤٣).

لكنه في الباب السّادس لم يُفصِّل القول في ذلك؛ لأنّه قد أشار إليها في السّابق؛ وهذا مردُّه إلى عدم التّكرار والإطالة.

– [تقدير متعلِّق شبه الجملة في الخبر، والحال، والصِّفة يكون بمعنى حَسَبِ الجملة في حاليتها، أو استقباليّتها، أو مُضيِّها]:

(1) لكنّ ابن مالك في ألفيته (ص ٩٥) قد أفصح أن (لو) في الماضي، وقال:

"لو حرف شرط في مُضيٍّ ويقِلّ إيلاؤه مستقبَلاً لكن قُبِلْ"

يعرض ابن هشام اختلافَ النّحويّين في تقدير متعلِّق شبه الجملة في: الخبر، والحال، والصِّفة، فالأكثرون يذهبون إلى أنّه الفعل؛ لأنّه الأصل في العمل. وغيرهم يقدِّرون الوصف؛ لأنّ الأصل في الخبر والحال والصِّفة الإفراد، ولأنَّ تقليل المقدَّر أولى. (المغني، ٥٨٤/٢).

ثمّ يرفض ابن هشام الرّأي القائل بدعوى تقليل المقدَّر فهو ليس بشيء عنده؛ لأنَّ الحقَّ أنَّ الضمير لم يحذف بل نُقِلَ إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفردٌ. وعند ابن هشام أنّ المقدَّر لا يترجَّحُ اسماً أو فعلاً، بل هو بحسب المعنى، ثمّ يذكر أنّه سيبين ذلك. ويبيّن ذلك في موضع آخر؛ إذ يقول: "... وأمَّا في البواقي نحو: (زيدٌ في الدار) فيقدر كوناً مطلقاً، وهو كائنٌ أو مستقرٌ أو مضارعهما إنْ أُريد الحال أو الاستقبال نحو: (الصَّومُ اليومُ)، أو (في اليوم)، و(الجزاء غداً)، أو (في الغد). ويُقدَّر كان أو استقرَّ أو وصفهما إن أُريدَ المضي. هذا هو الصَّواب وقد أغفلوه". (المغني، ٥٨٤/٢).

وعلى ما تقدّم يرفض ابن هشام قولَ الأكثرين في تقديرهم متعلِّق شبه الجملة في الخبر، والصِّفة، والحال أنّه الفعل، ويرفض تقدير الوصف؛ لأنّ الأصل في الخبر، والصّفة، والحال الإفراد، ولأنَّ تقليل المُقدَّر أولى، ورفضه يقوم على أنَّ المقدَّر إنّما هو بحسب المعنى، وهذا المعنى معتمدٌ على الجملة، فإن أُريد بها الحال أو الاستقبال فإنَّ التّقدير: (كائن أو مستقر)، أو (يكون أو يستقر)، وإن كان معنى الجملة في الماضي فإنَّ المتعلِّق يكون تقديره (كان أو استقرَّ)، أو (كائنٌ أو مستقرٌّ). فتقدير الوصف: (كائنٌ أو مستقرٌ) مُشتركٌ بين جملةِ

الحال والاستقبال، والمضي. لكنَّ المختلفَ بينهما هو الماضي أو المضارع من (كان أو استقر) بحسب معنى الجملة.

لكنَّ ابن مالك يُقدِّرُ (كائن أو استقرَّ) في قوله في الألفيّة (الألفيّة، ١٧):

وَأَخبَروا بِظَرفٍ أو بحرفِ جرّ نَاوينَ معنى كائنٍ أو استَقَرّ

وكشَّف عن هذا الرّأي لابن هشام في تفرُّده هذا الدّكتور علي فودة نيل؛ إذ يجعل عنوان هذا الرّأي: (هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ؟). (ابن هشام آثاره ومذهبه النّحويّ، ٤٦٥)، وهذا العنوان نفسهُ وضعه ابن هشامٍ في الباب الثّالث من المغني، وكان اختيار ابن هشام المتعلَّقَ المقدَّر بحسب معنى الجملة في الباب نفسِهِ، تحت عنوان: (كيفيَّة تَّقديرِه باعتبار المعنى) يقصد المتعلّق.

– [قد يُظن أنَّ حذف المفعول أو المفعولين اقتصاراً في بعض المواطن، وهو ليس من باب الحذف]:

كان من ابن هشام في مصنَّفه (أوضح المسالك)، إشارة إلى حذف المفعول والمفعولين عند النّحاة؛ فهم يجمعون على أنَّ حذف المفعول اقتصاراً ممتنع بالإجماع، أمَّا حذف المفعولين اقتصاراً فلهم فيه ثلاثة مذاهب:

الأوّل: سيبويه والأخفش، يمنعان هذا النوّع من الحذف مطلقاً، وتبعهم ابن مالك.

الثّاني: الأكثرون يجيزونه مطلقاً، لقوله تعالى: (واللهُ يعلمُ وأنتم لا تَعلَمون) [البقرة:٦٠][1]، و(أعنده علمُ الغيب فهو يَرى) [النّجم:٣٥]، و(ظَنَنْتُمْ ظنَّ السَّوءِ) [الفتح:٨٢]، وقولهم:(مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[2].

الثّالث: الأعلم (- ٤٧٦ هـ)، يجيزه في أفعال الظَّن دون أفعال العلم. (أوضح المسالك، ٣٢٤/١).

وابن هشام في المغني يعقد موضوعاً يسمّيه: (بيان أنّه قد يُظن أنَّ الشيء من باب الحذف، وليس منه)، وفيه يختار ابن هشام أنّه ليس هناك حذفٌ أصلاً، مخالفاً تنظير النّحاة في حذف المفعولين اقتصاراً كما أورد ذلك عنهم في (أوضح المسالك)؛ إذ يذكر في المغني في موضوع (ظنَّ) (الحذفَ وليس منه) قولَه: "جرت عادة النّحويّين أن يقولوا: يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل؛ ويمثّلونه بنحو: (كُلُوا واشرَبُوا) [البقرة:٦٠]؛ أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين (مَنْ يسمع يخَلْ) أي تكن منه خيلة". (المغني، ٧٩٧/٢).

فالتّحقيق عند ابن هشام – كما يذكر – أنْ يُقال: "أنّه تارة يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّدِ وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقَعَه عليه، فيجاء بمصدره مُسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصلَ حريقٌ أو نهب. وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنوي كالثّابت، ولا يُسمَّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: (رَبِّي الّذي يُحيي ويُميتُ) [البقرة:٢٨٥]، (هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون) [الزُّمر:٩]، (وكُلوا واشربُوا ولا تُسرِفوا) [الأعراف:٣١]، (وإذا رَأيت ثمّ) [الإنسان:٢٠] إذ المعنى: ربي الّذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ وأوقعوا الأكل والشُّرب، وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤيةٌ هنالك". (المغني، ٧٩٧/٢ – ٧٩٨).

ويشير الدّكتور عليّ نيل إلى اختيار ابن هشام هذا الرّأي؛ فيجعل هذا الرّأي من اختياراته الّتي لم تنسب إلى إحدى المدارس النّحويّة المعروفة، أو لإمام من أئمة النّحو الّذين وضَّح موقفَ ابن هشام منهم، (ابن هشام آثاره ومذهبه النّحويّ، ٤٧٦ – ٤٧٧)؛ وهم: (سيبويه، والأخفش، وأبو علي الفارسيّ، والزّمخشريّ، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيَّان). ((المغني، ٨٥٦/٢).

الخـاتمـة:

في نهاية هذا البحث يمكن الحديث عن أكثر النّتائج أهميّة؛ ومنها:

- من خلال الآراء الّتي أيَّدها ابن هشام للبصريّين؛ إذ وصلت إلى اثنين وسبعين رأياً، اتَّضح مدى تأثّر ابن هشام بنحوهم؛ فكان أكثر توجّهاً في آرائه إلى البصريّين منه إلى الكوفيّين؛ إذ بلغت آراؤه المؤيّدة لهم تسعة عشر رأياً.

(١) وانظر أيضاً: [الأعراف ٣١]، [الطّور: ١٩]، [الحاقّة ٢٤]، [المرسلات ٤٣]

(٢) انظر: الميداني – مجمع الأمثال ٢ ٣٣٢. وفيه: وهو مثل معناه: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكاره، والأفصح (إخال) بكسر الهمزة. وبنو أسد يقولون (أخال) بفتح الهمزة، وهو القياس.

- ابن هشام ليس مقلِّداً لمدرسة نحويّة بذاتها؛ فجمع من بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، وخرج بآراء تفرَّد بها عمّا جاء عند نحاتها؛ فبدا ذا شخصيّة مستقلّة في التّفرُّد بآراء من نتاج فكره.

- حاول ابن هشام التّقريب بين مذهبي البصرة والكوفة في استخدامه لمصطلحاتهم في المسألة نفسها، مع أنَّ المصطلحات البصريّة كانت أكثر استعمالاً عنده.

- تركَ المصنِّف الحُكم على بعض المسائل البصرية – لكنّها قليلة – فلم يأخذ بها أو يردّها، وفعل كذلك الشّيء نفسه مع الكوفيّين.

- لم يكن ابن هشام دائم الإشارة في نقله المصدرَ الّذي نقل عنه أو جاء به، بل أنّه قد يُغفل نَسْب الرّأي إلى العالم، أو المدرسة الّتي شُهرت بالقول في هذا الرّأي.

- إنَّ كثيراً من كلام المصنِّف صعب الفهم، ويحتاج إلى قراءة متأنية متبصرة للكشف عن مراده، وكذلك فإنَّ كثيراً من عبارات المغني توقع في الوهم وخصوصاً في نسبة الرّأي لصاحبه.

- خالف ابن هشام ما قعَّده وارتضاه في الرّأي والاصطلاح، وذلك في حديثه عن حرفي السين وسوف، فاستحسن اصطلاح الزّمخشريّ بأنّها حرف استقبال، واستخدمه، لكنَّه عاد فاستخدم مصطلح التنفيس في موضع آخر من المغني.

- قد يظنّ الباحث في عبارات ابن هشام أنّ الرّأي له غير مسبوق إليه، كما في قوله: (والّذي يظهر لي)، أو (وأقول) وما في حكمهما. وليس الأمر كذلك في الغالب؛ لأنّه كان قد أخذ هذا الرّأي عن علماء قبله، ولمَّا استحسنه، ورأى فيه الجَودَة والإحكام نسبه إلى نفسه؛ وهذا ممّا يُشكلُ على القارئ.

والحمد لله ربِّ العالمين

المصادر والمراجع:

- الدّسوقيّ، محمّد عرفة (-١٢٣٠ هـ)، حاشية الدّسوقيّ وبهامشه متن مغني اللّبيب، ط٢، منشورات الرّضيّ ومنشورات زاهدي، مطبعة أمير قم، إيران.

- الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (-٥٣٨ هـ)، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ب.ط، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (-١٨٠ هـ)، الكتاب، ط٣، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة – مصر، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

- السيّد، عبد الرّحمن، مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وتطوّرها، ط١، دار المعارف، القاهرة – مصر، د.ت.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن الهمذانيّ المصريّ (-٧٦٩ هـ) – شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط١، تحقيق حنّا الفاخوريّ، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.

- عوض، سامي، ابن هشام النحوي (٧٠٨ هـ-٧٦١ ه) عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النّحو، ط١، دار طلاس، دمشق – سوريا، ١٩٨٧ م.

- ابن مالك، محمّد بن عبد الله الأندلسيّ (-٦٧٢ هـ)، ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف، ط٢، مكتبة الفكر العربيّ، مكّة المكرّمة– المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٣٩٠ هـ -١٩٧٠ م.

- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (-٣٢١هـ) – السّبعة في القراءات، ط٢، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ١٤٠٠ هـ.

- الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمّد النّيسابوريّ (-٥١٨ هـ)، مجمع الأمثال، ب.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٩٦٢ م.

- نيل، عليّ فودة، ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

- ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٠٨ هـ-٧٦١ هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ط٤، تحقيق مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغانيّ، مكتبة سيّد الشّهداء، مطبعة أمير قم، ١٩٧٢ م.

- ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٠٨ هـ-٧٦١ هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب هداية السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٦، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار النّدوة الجديدة، بيروت – لبنان، ١٩٨٠ م.